Warith Scientific Journal

تحديد العوامل المؤثرة على تنوع الصادرات كسياسة مرغوبة في اطار الاقتصاد المقاوم في العراق

Identifying the factors affecting export diversification as a desirable policy within the framework of the resistance economy in Iraq

م. د حمزه حسنين عبد المنعم الحكيم[1]
hamza hassnain abdalmonaam
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد - بغداد
Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics – Baghdad
hamza_halhakeem@uomustansiriyah.edu.iq

م.م وسن رعد سلوم[2]
wasan raad sallom
جامعة واسط كلية العلوم، العراق – واسط
University of Wasit, College of Science, Wasit, Iraq
saloomwasan@gmail.com

المستخلص:
تستفيد الدول النامية من التخصصات الاقتصادية الأساس بسبب المزايا النسبية ووفرة مدخلات الإنتاج، في حين انتقد بعض اقتصادي التنمية التخصص الدولي لاعتماده القوي على سلع التصدير، وبناء على ذلك فإنهم يعتقدون أن التخصص الدولي لبلد ما أدى إلى اعتماد قوي على اقتصاد ذلك البلد على عائدات التصدير، وبسبب عدم القدرة على التنبؤ بأسعار التصدير، أدى إلى عدم استقرار عائدات التصدير، وإذا كانت الأسعار تتقلب بشكل حاد، سيكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد كله، وبعبارة أخرى تعمل الصادرات في البلدان النامية كمدخل لإنتاج المواد الخام والوسطاء، وبالنظر إلى حقيقة أن حصة كبيرة من وارداتها في معظم هذه البلدان هي السلع الرأسمالية والوسيطة، مثل ما يتم استعمال المدخلات، ويتم الحصول على مصادر التمويل لهذا النوع من الاستيراد من عائدات التصدير، ومن هنا فإن عدم استقرار عائدات التصدير يعطل استيراد هذا النوع من المدخلات ومن ثم يؤثر على النمو الاقتصادي ولذلك فان الإشكالية الرئيسية هي التي تمثل اقتصار الصادرات على منتجات الصناعة الاستخراجية وخاصة النفط بأعتباره المورد الأساس للدخل الوطني، وان اهمية الصناعة وتنويع صادراتها في كل بلد يشكل العمود الفقري الذي يبنى عليه الاقتصاد الوطني ويعد الخازنة الأساسية الذي تتغذى عليها القطاعات الاقتصادية كلها، لذلك فان البحث يهدف الى تنويع الصادرات باعتبارها النموذج الامثل, فلابد أن يكون لهذا النموذج هدفاً وأن يكون هذا الهدف منسجماً مع أهداف الاقتصاد العراقي، حيث اكدت فرضية البحث على بذل اهتمام استثنائي لتحديد العوامل المؤثرة والمهتمة بتنويع هيكل الصادرات وتعددية السلع المصدرة في الميزان التجاري لزيادة عملية النمو الاقتصادي للبلد، ومن ابرز النتائج التي يتوصل اليها خلال هذا البحث هي القناعة التامة الى تفعيل عجلة الصناعات الناشئة للتنافس في السوق المحلي من جانب، والسوق العالمي من جانب آخر، ويعد من اهم مؤشرات الاقتصاد المقاوم لتنمية التجارة والاقتصاد العراقي. ومن خلال عرضنا لهذا البحث توصلنا ايضا الى انه توجد في الواقع عوامل عدة من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، كما ان التجارة الخارجية لها أثار عدة على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل القومي، توزيع الدخل وغيرها وأن زيادة تنوع الصادرات يقلل من التأثير السلبي للموارد الطبيعية الوفيرة على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يقلل تنويع الصادرات أيضا من مخاطر الصدمات الخارجية والاضطراب في متغيرات الاقتصاد الكلي وزيادة النمو الاقتصادي، كما توضح الأدلة الاقتصادية أن البلدان المتقدمة الحالية تتمتع بمستوى عال من النمو الاقتصادي؛ بسبب زيادة تنوع الصادرات.

الكلمات المفتاحية: (الصادرات، الاقتصاد العراقي، اقتصاديات المقاومة، الميزان التجاري، السلع والخدمات)

Developing countries benefit from basic economic specializations due to comparative advantages and the abundance of production inputs, while some development economists have criticized international specialization for its strong dependence on export goods. Accordingly, they believe that the international specialization of a country has led to a strong dependence of that country's economy on export revenues. Due to the inability to predict export prices, this has led to instability of export revenues. If prices fluctuate sharply, it will have a negative impact on the entire economy. In other words, exports in developing countries serve as an input for the production of raw materials and intermediates. Given the fact that a large share of their imports in most of these countries are capital and intermediate goods, such as inputs, and

sources of financing for this type of import are obtained from export revenues, the instability of export revenues disrupts the import of this type of inputs and thus affects economic growth. Therefore, the main problem is that exports are limited to extractive industry products, especially oil, as it is the main source of national income. The importance of industry and the diversification of its exports in each country constitutes the backbone on which the national economy is built and is the basic reservoir on which all economic sectors feed. Therefore, the research aims to diversify exports as a model. The ideal, this model must have a goal and this goal must be consistent with the goals of the Iraqi economy, as the research hypothesis emphasized the need to pay exceptional attention to identifying the factors affecting and interested in diversifying the export structure and the diversity of exported goods in the trade balance to increase the country's economic growth process, and one of the most prominent results reached during this research is the complete conviction to activate the wheel of emerging industries to compete in the local market on the one hand, and the global market on the other hand, and is one of the most important indicators of the economy resistant to the development of Iraqi trade and economy. Through our presentation of this research, we also concluded that there are in fact several factors that distinguish international economic relations from economic relations within the national economy, as foreign trade has several effects on many economic variables and indicators such as economic growth, national income, income distribution, etc., and that increasing the diversity of exports reduces the negative impact of abundant natural resources on economic growth, and diversifying exports can also reduce the risks of external shocks and turmoil in macroeconomic variables and increase economic growth, as economic evidence shows that current developed countries enjoy a high level of economic growth; due to the increased diversity of exports.

Keywords: (exports, Iraqi economy, resistance economics, trade balance, goods and services)

المبحث الاول : منهجية البحث

المقدمة : يعد هذا البحث مكملا للمكتبة العلمية التي تحاول ان تضع منهجا لمشكلات الحياة المعاصرة من خلال النصوص الاقتصادية, وإن الكثير من منتجات الصناعة الوطنية كانت تحظى بقبول أسواق المنطقة اذ كان عدد المصانع يزيد على 227 مصنعا العاطل منها بعد عام 2003 140 مصنعا فضلا عن ذلك فان هناك 18 الفا و167 من المشاريع الصناعية في القطاعين الحكومي والخاص متوقفة عن العمل وتشكل هذه المشاريع 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيما لا يشكل قطاعا الصناعة والزراعة حاليا أكثر من 5 في المائة من هذا الناتج.

ويمكن أن يكون هذا التغيير في الاقتصاد العراقي تغييرا في السلوك السياسي أو تغييرا في السياسات الاقتصادية، ولطالما كانت الهيمنة الاقتصادية إحدى أدوات الضغط والإكراه للنهوض بأهداف السياسة الخارجية للدول على المستوى الدولي، لذلك نرى ان الاستفادة من النموذج المقتدى به لوضع نمط أمثل مناسب لتنويع الصادرات كسياسة مرغوبة في العراق لا يكمن الا وفق نظرية الاقتصاد المقاوم والنهج الجهادي والتخلص من الهيمنة الاقتصادية للدول الاستكبارية والاعتماد على الاقتصاد الذاتي للبلد والنهوض في قطاعيه الصناعي والزراعي كونه الحل الامثل. لذلك سلطنا الضوء في بحثنا الموسوم على خمس مباحث, تناول المبحث الاول منهجية الدراسة, وتضمن المبحث الثاني دراسة واقع الاقتصاد العراقي, وتناول المبحث الثالث دراسة واقع الميزان التجاري في العراق, وتطرق المبحث الرابع الى دراسة التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد العراقي وأشار المبحث الخامس الى العوامل المهمة لتنويع الصادرات وفي ختام المباحث وضعت النتائج وعدة توصيات.

1: مشكلة البحث : تعاني معظم الدول النامية ومنها العراق من إشكالية اقتصار الصادرات على منتجات الصناعة الاستخراجية وخاصة النفط المورد الأساس للدخل الوطني، الأمر الذي أدى إلى وضع الميزان التجاري في الاتجاه السلبي وانعكاسه على وحدانية الاقتصاد العراقي مما يتطلب الاهتمام الجدي في تنويع هيكل الصادرات في قطاع التجارة الخارجية لما له من أهمية كبيرة في توفير العملة الصعبة ونفعها على الاقتصاد الوطني ومخرجاته الاجتماعية., لذلك فأن سؤالنا الاصلي للبحث تمثل ب(ما هي العوامل التي تؤثر على تنويع الصادرات كسياسة مرغوبة لاقتصاد المقاومة في العراق) .

2: أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي سنتطرق اليه لأن القطاع الصناعي في كل بلد يشكل العمود الفقري الذي يبنى عليه الاقتصاد الوطني ويعد الخازنة الأساسية الذي تتغذى عليها القطاعات الاقتصادية كلها وهو الأمر الذي يلقي على الحكومة العراقية واجب العناية الفائقة في تطوير هذا القطاع الحيوي

ومعالجة الاختلالات البنيوية من خلال سياسات علمية تقوم على البحث والتقصي واتخاذ القرارات السليمة التي ترتقي بهذا القطاع إلى مستوى التجارب العالمية الرائدة.

3: أهداف البحث : يهدف البحث إلى العوامل المؤثرة لتنويع الصادرات كنموذج سامي لتطور البلدان, فلابد أن يكون لهذه العوامل هدفاً وأن يكون هذا الهدف منسجماً مع أهداف الاقتصاد العراقي، وبالتالي يجب أن تكون هذه الأهداف منصبة في بناء قطاع صناعي متطور ومتعدد السياسات، وهنا نجد أنفسنا أمام دائرة متكاملة شاملة وهي المعبرة عن الفضائل الصناعية أيضاً إلى تحقيقها في الحياة الاقتصادية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

4: فرضية البحث : تمثلت ب (العوامل المؤثرة على تنويع الصادرات كسياسة ناجحة ومرغوبة في اطار الاقتصاد المقاوم في العراق), والتي اكدت على بذل اهتمام استثنائي بتنويع هيكل الصادرات وتعددية السلع المصدرة في الميزان التجاري لتوليد العملة الأجنبية التي يحتاجها العراق للمساهمة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : دراسة واقع الاقتصاد العراقي

بعد عام 2003 دخل العراق حربا أدت إلى تفكك الدولة العراقية وغيابها، إذ حدث فراغ دستوري وتدمير في البنى التحتية، ومنشآت تخزين المواد الغذائية ومحطات تكرير النفط ومحطات ضخ المياه ومرافق الاتصالات والطرق وسكك الحديد، وقد عانى الاقتصاد العراقي من تشوهات واختلالات ظهرت بعد عام 2003، وتعد هذه الاختلالات بمثابة تحديات وعقبات تواجه عملية التطور في العراق، ومن أبرز هذه الاختلالات التي تتمثل بالاختلالات المؤسسية في إدارة الاقتصاد الوطني، والاختلال في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد ودرجة عالية من الاعتماد على الخارج، واختلال في هيكل الموازنة العامة والعجز المالي والمديونية الخارجية، وقد ظهرت اختلالات وتشوهات طفت على الساحة العراقية بعد الاحتلال في 2003 تتمثل في التحول نحو اقتصاد السوق، والأمن والفساد الإداري والمالي والبطالة والفقر وإعادة الإعمار(Abdul Sattar ,2012,p115)، وعدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية، وهذا لا يعني أن هذه الاختلالات كانت غير موجودة قبل هذا التاريخ إلا أنها أصبحت أكثر وضوحا بسبب انهيار البنى التحتية بالكامل للبلد بسبب السياسات السابقة ومغامرات الحروب المستمرة، وعليه شهدت المؤشرات الاقتصادية تراجعا خلال هذه المرحلة، فشهد الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) خلال عام 2003 انخفاضا حادا عن السنوات التي سبقته إذ بلغ (26990.4) مليون دينار، مما انعكس على انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج فقد بلغ (1024.7) دينار عام 2003، بعدها أخذ الناتج (بالأسعار الثابتة) بالارتفاع منذ عام 2004 إذ بلغ (41607.8) مليون دينار إلى أن وصل إلى (75658.8) مليون دينار عام 2013، مما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج من (1533.1) دينار عام 2004 إلى (2109.4) دينار عام 2013 (Ministry of Planning and Development Cooperation)، ويرجع هذا الارتفاع في الناتج إلى زيادة عائدات الصادرات من النفط الخام إلى مستويات قياسية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ تجارة النفط، إذ وصلت أسعار النفط إلى حدود (147) دولار للبرميل الواحد (Brihi,2011,p26)، بعدها تأثر الاقتصاد العراقي بأزمة مزدوجة متمثلة باثنين من التحديات في عام 2014 وهما: هجمات تنظيم (داعش) الإرهابي واحتلالها ثلاث محافظات، وانخفاض أسعار النفط العالمية من (110) دولار للبرميل إلى أقل من (40) دولار للبرميل (Younis and others, 2016,p89) ، فضلا عن عدم إقرار الموازنة العامة للسنة نفسها وقد وصف هذا العام بأنه الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من (72736.2) مليون دينار إلى (70990.3) مليون دينار عام 2015 وأنعكس ذلك في انخفاض متوسط نصيب الفرد من (2050) دينار عام 2014 إلى (1995) دينار عام 2015. وفي عام 2016 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) إلى (74867.6) مليون دينار مما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج إلى (2345) دينار. أما نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) فقد حقق القطاع النفطي نسبة متذبذبة في الناتج خلال المدة من 2004-2016 فبعد أن كانت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج (% 58) عام 2004 انخفضت إلى (35.5 %) عام (Ministry of Planning and Development Cooperation)2016، سبب هذا الانخفاض في نسبة المساهمة هو تدني مستويات الإنتاج والأسعار التي أدت إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج. أما بقية القطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة) فشهدت انخفاضا في نسب المساهمة فأما القطاع الزراعي فإن قلة التخصيصات المالية اللازمة لتوفير مستلزمات الإنتاج وشحة المياه المتمثلة بانخفاض معدلات سقوط الأمطار، وارتفاع ملوحة الأرض فضلا عن استيراد المنتجات الزراعية كل هذا أدى إلى ضعف الإنتاج في القطاع الزراعي ومن ثم انخفاض نسب المساهمة في الناتج. أما فيما يتعلق بالصناعة فإن انخفاض نسب المساهمة فكان نتيجة التوقف شبه التام للمشاريع الإنتاجية الكبيرة عن العمل. وأما الإيرادات العامة فقد ارتفعت خلال تلك المدة فبعد أن كانت (32982739) مليون دينار عام 2004 وصلت أعلى نسبة لها (119817224) مليون دينار عام 2012 نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية من (32627203) مليون دينار عام 2004 إلى (111326166) مليون دينار عام 2012، بعدها انخفضت الإيرادات العامة إلى أن وصلت أدنى مستوى

لها عام 2016، وبلغت (53413446) مليون دينار نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية إلى (51546542) مليون دينار عام 2016. وسبب انخفاض الإيرادات النفطية انخفاض أسعار النفط نهاية عام 2015 ليصل سعر برميل النفط إلى (30) دولار. أما النفقات فأخذت بالتزايد مع تزايد الإيرادات إذ ارتفعت النفقات من (32117491) مليون دينار عام 2004 إلى أن وصلت أعلى نسبة لها عام 2013 (119127556) مليون دينار. بعدها بدأت بالانخفاض إلى أن وصل أدنى مستوى لها (70397515) مليون دينار عام 2015 كان الانفاق الجاري أكبر مقارنة بالنفقات الاستثمارية(Ministry of Planning and Development Cooperation). أما عرض النقد خلال تلك المدة فقد أصبح أكثر انضباطا لاسيما بعد قرار قانون البنك المركزي المرقم (56) لسنة 2004 وهو إعطاء صفة الاستقلالية للبنك المركزي وما نصت عليه المادة (26) التي تضمنت حظر إقراض الحكومة سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر بما في ذلك حظر إقراض الهيئات العامة أو أية جهة مملوكة للدولة مع جواز قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية عن طريق عمليات السوق الثانوية (Salih,2012,p12)، إذ بلغ عرض النقد (10148626) مليون دينار عام 2004 ووصل عام 2010 إلى (51743489) مليون دينار. وفي المدة (2011-2016) التي شهدت أحداثا متسارعة في سنواتها الأخيرة تمثلت بانخفاض أسعار النفط فضلا عن ارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب وعدم تمكن القطاعات غير النفطية من المساهمة الفاعلة بالإيرادات، كل ذلك أنعكس على نمو عرض النقد الذي شهد تباطئاً في معدلاته، إذ بلغ (68122800) مليون دينار عام 2016 (Salih,2012,pp12-24،)، اما التضخم فقد سعت السياسة النقدية إلى معالجة الموجات التضخمية، إذ ألزم قانون البنك المركزي العراقي بالعمل على مواجهة التضخم واستعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وإشاراتها للتصدي للأسعار والتوقعات التضخمية التي سجلت في الحقبة السابقة لاسيما بعد اتساع الفجوة التضخمية وارتفاع نسبة التضخم عامي 2009 و 2007 والبالغة (53.2) (30.8) على التوالي؛ بسبب أزمة الوقود الحاصلة نتيجة الوضع الأمني مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق السوداء في ظل قلة المعروض من الطاقة الكهربائية، مما استدعى تحرك البنك المركزي لمعالجة المستوى المرتفع للأسعار بواسطة أداتي سعر الصرف وسعر الفائدة والتي نجح خلالها في تخفيض التضخم الأساس عام 2008 حتى وصل إلى (2.7 %) (Majeed,2016,p155)، واستمر بالانخفاض إلى أن وصل أدنى مستوى له عام 2016 والبالغ (0.5 %)، أما ما شهده واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2016 وصولا الى عام 2020، ولاحظنا في عام 2017 أن الناتج المحلي الإجمالي وصل بالأسعار الجارية ما قيمته (221665,6) مليون دولار الناتج عن اجمالي الصادرات ما قيمتها (91342.2) مليون دولار وموقف الإيرادات في العام نفسه ما قيمتها (77335955) مليون دينار وقيمة النفقات (146280271) مليون دينار، وعام 2018 وصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما قيمته (251064,5) مليون دولار عن إجمالي الصادرات ما قيمتها (97148.3) مليون دولار وموقف الإيرادات في العام نفسه ما قيمتها (60177113) مليون دينار وقيمة النفقات (109938408) مليون دينار، وعام 2019 وصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما قيمته (277865,3) مليون دولار عن اجمالي الصادرات ما قيمتها (99266.2) مليون دولار وموقف الإيرادات في العام نفسه ما قيمتها (51433789) مليون دينار، وقيمة النفقات (128956430) مليون دينار. وعام 2020 وصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما قيمته (237645,1) مليون دولار عن إجمالي الصادرات ما قيمتها (90211.1) مليون دولار وموقف الإيرادات في العام نفسه ما قيمتها (55786321) مليون دينار وقيمة النفقات (104387650) مليون دينار، والتي بلغ فيها سعر برميل النفط ما يقارب 40 دولار للبرميل الواحد والتي كانت سنة محبطة وبدون موازنة للدولة وذات أوضاع اقتصادية متردية.

المبحث الثالث : دراسة واقع الميزان التجاري العراقي

1- مساهمة النفط في الميزان التجاري العراقي: يمكن معرفة تأثير التطورات الدولية المحلية على الميزان التجاري العراقي من خلال دراسة مساهمة النفط في الصادرات الكلية وأثر ذلك على ميزان المدفوعات، إذ نلاحظ من واقع بيانات الجدول رقم (1) أن نمو الصادرات النفطية كان له التأثير المباشر في تحقيق الفائض في الميزان التجاري، ومن خلال ملاحظة الجدول نجد أن هناك فائضاً متحقق في الميزان التجاري العراقي عامي 2003 مع النفط قدره (1809192) مليون دينار على التوالي، اذ سجلت الصادرات الكلية ما قيمته (3613515.3) مليون دينار عام 2003 وتحقق معظمه من عوائد النفط الخام المصدر اذ أسهم بنسبة (86.72 %) من قيمة الصادرات الكلية عام 2003 كما أسلفنا، إلا أن هذا الفائض قد انخفض خلال عام 2009 محققا عجزا قدره (-1501967,4) مليون دينار، ويعود ذلك إلى انخفاض الصادرات النفطية بسبب الوضع الأمني وارتفاع الاستيرادات(*). وفي عام 2016 سجلت الصادرات الكلية ما قيمته (51002.2) مليار دينار تحققت معظمها من عوائد النفط الخام المصدر اذ أسهم بنسبة (93 %) من قيمة الصادرات الكلية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات 2008،2009، بغداد، العراق). وسجلت الصادرات الكلية لعام 2017 ما قيمته (91342.2) مليون دينار شكلت عوائد

(*) نسبة مساهمة الصادرات من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات: 2003 2004 2005 الى 2020، بغداد العراق.

تصدير النفط الخام نسبة (94.30 %)، وحدث ارتفاع في الصادرات العراقية عام 2018 اذ بلغت (97148.3) مليون دينار، أسهم النفط بنسبة 96,2 % من مجموع الصادرات العراقية. وفي عام 2019 ارتفعت نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نسبتها (22.1 %) مقارنة مع نسبته (21.5%) في عام 2018، اذ ارتفع فائض الميزان التجاري خلال عام 2019 بمقدار (90543,9) مليون دينار ليصل الفائض إلى (2،2207) مليون دولار مقابل (4817,8) مليون دينار خلال عام 2018 وذلك كمحصلة لانخفاض نمو الصادرات الكلية في عام 2019 عن تلك التي تحققت في عام 2019 (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات 2008،2009، بغداد، العراق)، أسهم النفط بنسبة 99.2 % من مجموع الصادرات الكلية للعام نفسه، في حين وصلت في عام 2020 قيمة الصادرات ما قيمتها (90211.1) ليصل الفائض في الميزان التجاري إلى (81662,6) محققا عجز بقيمة (-8884,3).

الجدول رقم (3-1) الميزان التجاري العراقي (مساهمة النفط) بعد عام 2003 (مليون دينار)

السنوات/الميزان التجاري	إجمالي الصادرات مع النفط	إجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري	التغيرات بسبب حجم التجارة
2003	3613515.3	1804323.3	1809192	--------
2004	7856815.4	4362931.6	3493883,8	1684691,8
2005	2523098.4	29383.2	2493715,2	(-1000168,6)
2006	10493491.3	27481.3	10466010	7972294,8
2007	25440501.6	21060.7	25419440,9	14953430,9
2008	34449434.2	36295.9	34413138,3	8993697,4
2009	46330.7	1548298.1	(-1501967,4)	(-35915105,7)
2010	60563.4	51380.9	9182,5	1511149,9
2011	93226.2	55929.4	37296,8	28113,3
2012	343835.5	22363.9	321471,6	284174,8
2013	402216.8	33289.4	368927,4	47456,1
2014	241548.4	37930.7	203617,7	(-165309,7)
2015	43441.5	33188.2	10253,3	(-193364,4)
2016	51002.2	5013.4	45988,8	35735,5
2017	91342.2	7823.3	83518,9	37530,1
2018	97148.3	8811.6	88336,7	4817,8
2019	99266.2	8722.3	90543,9	2207،2
2020	90211.1	8548.5	81662,6	(-8884,3)

المصدر: النشرة الإحصائية السنوي، للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات متفرقة، 2003-2020، بغداد ـ العراق.

تم استخراج الميزان التجاري عن طريق (الصادرات – الاستيرادات).

تم استخراج التغييرات بسبب حجم التجارة عن طريق (الثاني – الأول) لعمود الميزان التجاري.

2- **مساهمة السلع والخدمات في الميزان التجاري العراقي**: عند استبعاد النفط فإن الميزان التجاري العراقي يظهر حالة عجز دائم نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات غير النفطية (السلع والخدمات) مقابل الارتفاع المتزايد في قيمة الاستيرادات كما تشير بيانات الجدول رقم (2).

الجدول رقم (3-2) الميزان التجاري العراقي (السلع والخدمات) بعد عام 2003 (القيمة مليون دينار)

السنوات/الميزان التجاري	الصادرات بدون النفط	إجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري	التغيرات بسبب حجم التجارة
2003	95468.6	1804323.3	(-1738854,7)	----------
2004	331550	4362931.6	(-4031381,6)	(-2292526,9)
2005	189476.5	29383.2	160093,3	4191474,9
2006	1649680.1	27481.3	1622198,8	1462105,5
2007	2091174.4	21060.7	2070113,7	447914,9
2008	2073220.7	36295.9	2036924,8	(-33188,9)
2009	611.3	1548298.1	(-1547686,8)	(-3584611,6)

1498194,1	(-49492,7)	51380.9	1888.2	2010
(-5552,1)	(-55044,8)	55929.4	884.6	2011
47750,8	(-7294)	22363.9	15069.9	2012
6764,6	(-529,4)	33289.4	32760	2013
(-17613,3)	(-18142,7)	37930.7	19788	2014
(-12960,7)	(-31103,4)	33188.2	2084.8	2015
26746,4	(-4357)	5013.4	656.4	2016
(-2770)	(-7127)	7823.3	696.3	2017
6875	(-252)	8811.6	8559.6	2018
695,5	443,5	8722.3	9165.8	2019
(-1048,8)	(-605,3)	8548.5	7943.2	2020

المصدر: النشرة الإحصائية السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات 2003-2020، صفحات متفرقة، بغداد ـ العراق.

3- تحليل الميزان التجاري العراقي بعد عام 2003: تعد مرحلة بعد عام 2003 تحول نوعي في طبيعة الميزان التجاري العراقي، وقد حققت فائضا كبيرا نتيجة زيادة الصادرات النفطية أذ بلغ حجم الصادرات مستويات غير مسبوقة، وكان نتيجة طبيعية لظروف البلاد والانفتاح الاقتصادي، استمرار تحسن الميزان التجاري خلال تلك الأعوام ما بين 2005 واستمر لغاية 2020؛ ويعود ذلك الفائض إلى زيادة الصادرات النفطية على حساب بقية الصادرات السلعية وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية (Shandi, 2011,p246).

اولا: تحليل مؤشر الصادرات: تعد الصادرات من أهم المؤشرات لقياس مستوى حجم التجارة الخارجية، وكلما كانت نسبتها مرتفعة أدى إلى انعكاسها الإيجابي على طبيعة الميزان التجاري، لذا فإن زيادة الصادرات العراقية سيؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري، وهذا بدوره يعتمد بشكل أساس على الصادرات النفطية، وبالمقابل هناك قلة في الصادرات غير النفطية الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على حجم الصادرات مما يؤدي إلى زيادة حجم الاختلالات بسبب ارتفاع التكاليف فضلا عن انخفاض الكفاءة النوعية، وبعد عام 2003 تغير النظام الاقتصادي والسياسي وما رافق ذلك من تدمير للبنية التحتية لأغلب القطاعات الاقتصادية، وكانت نتيجة ذلك حدوث اختلالات وتشوهات في القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع النفط مما دعا الأمر إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الصادرات والاعتماد بشكل مباشر على الصادرات النفطية مما أدى إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتقسم الصادرات على:

أ ـ الصادرات النفطية: تعرضت المنشآت النفطية إلى عمليات تخريب واسعة أضرت أضرار كبيرة في تلك المنشآت ما انعكس سلبا على كميات الإنتاج ومن ثم كمية الصادرات، وأيضا عملت الإدارة الامريكية على رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بموجب القرار الدولي (1483) بعد حرب الخليج الثانية وكان على إثر ذلك إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء (Watch, 2004. P 11) ، إلا أن الاوضاع تغيرت بعد عام 2003 ولاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية على العراق والسماح بتصدير كمية منتجة من النفط الخام، كما إن ارتفاع أسعار النفط الخام كان حافزا وراء زيادة كمية الصادرات (إسماعيل عبيد حمادي، 2010، 32-37) ، يمكننا ملاحظة الصادرات النفطية من خلال جدول رقم (3).

1- ارتفعت قيمة الصادرات النفطية في العراق بعد عام 2003؛ وذلك بسبب رفع العقوبات الاقتصادية على العراق والسماح بتصدير أية كميات من النفط الخام، فبعد أن كانت قيمة الصادرات لا تتجاوز (3518046.7) مليون دينار عام 2003 أصبحت (7525265.4) مليون دينار عام 2004.

2- أخذت قيمة الصادرات النفطية ترتفع؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام من جهة وزياد الإنتاج النفطي في العراق من جهة أخرى لتصل إلى (32376213.5) مليون دينار عام 2008.

3- بعد عام 2008 انخفضت قيمة الصادرات النفطية؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية على أثر الأزمة المالية العالمية لتصل إلى (45719.4) مليون دينار عام 2009.

4- بعدها تحسنت أسعار النفط الخام، أخذت قيمة الصادرات النفطية ترتفع نسبيا لتصل إلى (369456.8) مليون دينار عام 2013، وبعد عام 2014 انخفضت أسعار النفط الخام بشكل كبير مما أثر على قيمة الصادرات النفطية لتصل إلى (41356.7) مليون دينار عام 2015، هذا التذبذب كان بسبب ضعف الدولة ورداءة التخطيط.

6- بعد عام 2016 والتحسن النسبي في أسعار النفط الخام بدأت قيمة الصادرات النفطية ترتفع إلى ان وصلت إلى (88588.7) مليون دينار عام 2018 بسبب الانتصار وتحرير البلاد من داعش وتحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وفي الختام وصلت قيمة الصادرات النفطية في عام 2020 ما قيمته (80908.1) مليون دينار ممايؤشر انخفاض في قيمة الصادرات بسبب الازمة العالمية بوباء كورونا.

ب - الصادرات غير النفطية: بعد عام 2003 تشكلت حكومات عراقية جديدة حاولت تنويع مصادر دخل الاقتصاد العراقي من الاعتماد على القطاع النفطي إلى الاعتماد على بقية القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة ولكن لم يحدث ذلك نتيجة الفساد المالي والإداري وأيضا عدم وجود رغبة سياسية حقيقية، إلا أن الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد السوق وكيفية التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد واحد في تمويل الموازنة العامة من خلال زيادة الصادرات غير النفطية وكيفية الحصول على الأموال اللازمة لسد العجز في الموازنة العامة لم يحصل وأصبح العجز المالي طوال تلك السنوات من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد العراقي، ويمكننا أن نلاحظ حجم الصادرات غير النفطية للعراق من خلال جدول رقم (3).

1- على الرغم من زيادة الصادرات النفطية فإن الصادرات غير النفطية ارتفعت بعد عام 2003 فبعد أن كانت الصادرات غير النفطية (95468.6) مليون دينار عام 2003، أي ما نسبته (2.65) من الصادرات الكلية أصبحت (1649680.1) مليون دينار عام 2006، أي ما نسبته (15.73) من الصادرات الكلية بعد تحرر الاقتصاد العراقي.

2- بعد عام 2007 أخذت الصادرات غير النفطية تنخفض بشكل واضح؛ وذلك بسبب عدم تقديم الدعم الحكومي لبقية القطاعات المنتجة ومن بينها القطاع الزراعي والصناعي لتصل الصادرات غير النفطية إلى (1888.2) مليون دينار عام 2010، أي ما نسبته (3.12) من الصادرات الكلية وصولاً حتى عام 2012؛ وذلك بسبب اهمال دور الحكومة.

3- استمر التذبذب في الصادرات غير النفطية إلى أن وصلت إلى (32760) مليون دينار عام 2013 أي ما نسبته (8.15) من الصادرات الكلية، ذلك كان بسبب الوضع الاقتصادي غير المستقر وارتباك الجانب الأمني.

4- بعد عام 2014 انخفضت الصادرات غير النفطية؛ وذلك بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي مر بها العراق التي أدت الى دخول داعش، لتصل إلى (656.4) مليون دينار عان 2016، أي ما نسبته (1.29) من

السنوات	الصادرات الكلية	قيمة الصادرات النفطية	قيمة الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الصادرات العامة %	نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية %
2003	3613515.3	3518046.7	95468.6	2.65	97.35
2004	7856815.4	7525265.4	331550	4.22	95.78
2005	2523098.4	2333621.9	189476.5	7.51	92.49
2006	10493491.3	8843811.2	1649680.1	15.73	84.27
2007	25440501.6	23349327.2	2091174.4	8.22	91.78
2008	34449434.2	32376213.5	2073220.7	6,02	93.98
2009	46330.7	45719.4	611.3	1.32	98.68
2010	60563.4	58675.2	1888.2	3.12	96.88
2011	93226.2	92341.6	884.6	0.95	99.05
2012	343835.5	328765.6	15069.9	4.39	95.61
2013	402216.8	369456.8	32760	8.15	91.85
2014	241548.4	221760.4	19788	8.2	91.80
2015	43441.5	41356.7	2084.8	4.8	95.20
2016	51002.2	50345.8	656.4	1.29	98.71
2017	91342.2	90645.9	696.3	0.77	99.23
2018	97148.3	88588.7	8559.6	8.82	91.18
2019	99266.2	89889.9	9165.8	1.89	94.20
2020	90211.1	80908.1	7943.2	1.20	90.12

الصادرات الكلية.

5- وصلت قيمة الصادرات غير النفطية إلى (8559.6) مليون دينار عام 2018 أي ما نسبته (8.82) من حجم الصادرات الكلية؛ هذا الارتفاع كان بسبب تحرر البلاد من داعش وإعادة تنظيم السياسات الحكومية في الاقتصاد.

6- وكذلك في عام 2020 وصلت قيمة الصادرات غير النفطية إلى (7943.2) مليون دينار أي مثلت انخفاضا ما نسبته (1.20) من حجم الصادرات الكلية بسبب أزمة ووباء كورونا.

الجدول رقم (3-3) حجم الصادرات (النفطية - غير النفطية) بعد عام 2003 (مليون دينار).

تم استخراج نسبة الصادرات سواء النفطية او غير النفطية عن طريق (الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي) %.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية، نشرات متنوعة، (2003- 2020)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة.

ثانيا: تحليل مؤشر العجز والفائض في الميزان التجاري بعد عام 2003: يعد الميزان التجاري من المؤشرات المهمة لقياس مستوى التجارة الخارجية لاقتصاد الدولة ومن الواضح أن الميزان التجاري هو محصلة نهائية لحركة الصادرات والاستيرادات العامة فأي اختلال في أحدهما يوثر على الجانب الآخر، وهذا ما يودي إلى حدوث عجز مالي في وضع الموازنة العامة للدولة، بعد عام 2003، شهد الميزان التجاري العراقي مجموعة من الاختلالات، بسبب تضخم عوائد النفط وليس من مصادر سلعية أخرى نتيجة فقدان التنوع الاقتصادي. ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (4).

1- بعد عام 2003 تغير وضع الاقتصاد العراقي وكانت التوجهات نحو الانفتاح التجاري فضلا عن رفع العقوبات الاقتصادية على العراق مما ولد حالة من الانفتاح المباشر للخارج، لذا ارتفعت قيمة الاستيرادات العامة مقابل الزيادة الكبيرة في الصادرات النفطية فبعد أن كان هناك عجز يقدر (1809192) مليون دينار عام 2003 أصبح (34938838) مليون دينار عام 2004.

2- بعد عام 2005 بدأ الفائض يظهر في الميزان التجاري إذ قدر هذا الفائض (2493715.2) مليون دينار؛ وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية.

3- بعد عام 2006 استمر الفائض في الميزان التجاري؛ وذلك لأسباب عدة منها زيادة الإنتاج النفطي في العراق، وزيادة أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية حتى وصلت الإيرادات العامة مستويات مرتفعة محققة بذلك فائضا قدره (368927.4) مليون دينار عام 2013.

4- بعد عام 2014 انخفضت قيمة الصادرات؛ وذلك بسبب الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط الخام فضلا عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي أدت إلى انخفاض الإنتاج النفطي نسبيا مما ولد حالة من الانخفاض في الفائض في الميزان التجاري الذي قدر (10253.3) مليون دينار عام 2015.

5- في عام 2017 قدر الفائض بمبلغ (83518.9) مليون دينار، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن أسعار النفط الخام والذي يشكل نسبة كبيرة من حجم الصادرات العراقية، إن حدوث أي اختلال في تلك الأسعار ستؤدي إلى حدوث مشاكل في الموازنة العامة ومن ثم فإن حجم الاستيرادات العامة ستزداد الأمر الذي يؤدي إلى جعل الميزان التجاري سالبا ومن ثم سيتحمل الاقتصاد العراقي عواقب وخيمة، كما قدر حجم الفائض في الميزان التجاري بمبلغ (88336.7) مليون دينار عام 2018.

6- قدر الفائض في عام 2019 بمبلغ (90543,9)، ثم انخفضت قيمة الصادرات عام 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط الخام والناتجة عن الأزمة العالمية بسبب وباء كورونا العالمي مما أدى إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري الذي قدر (81662,6) مليون دينار.

الجدول رقم (4-3) حالة الميزان التجاري في العراق بعد عام 2003 (القيمة مليون دينار).

السنوات	الصادرات العامة	الاستيرادات العامة	الميزان التجاري
2003	3613515.3	1804323.3	1809192
2004	7856815.4	4362931.6	3493883,8
2005	2523098.4	29383.2	2493715,2
2006	10493491.3	27481.3	10466010
2007	25440501.6	21060.7	25419440,9
2008	34449434.2	36295.9	34413138,3
2009	46330.7	1548298.1	(-1501967,4)
2010	60563.4	51380.9	9182,5
2011	93226.2	55929.4	37296,8
2012	343835.5	22363.9	321471,6
2013	402216.8	33289.4	368927,4
2014	241548.4	37930.7	203617,7
2015	43441.5	33188.2	10253,3
2016	51002.2	5013.4	45988,8
2017	91342.2	7823.3	83518,9
2018	97148.3	8811.6	88336,7
2019	99266.2	8722.3	90543,9
2020	90211.1	8548.5	81662,6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية، نشرات متنوعة، (2003- 2020)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات مختلفة

المبحث الرابع : دراسة التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاديات المقاومة

1- التحديات (Shandi, 2011.pp13-14 **):**

1- إن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يشكل فيه القطاع النفطي النسبة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 70%، وتشكل عوائد هذا القطاع أكثر من 95% من إيرادات الموازنة العامة.

2- القطاع الحقيقي يعاني من تدني في معدلات إنتاجيته، وتعطل في مستوى إنتاجه تؤشره حالة القصور الواضحة في نشاطات العرض الكلي القطاعات سلعية في الاقتصاد، ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية الذي يسهم بحوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي على خلاف معدلاته التاريخية التي بلغت 9%. في حين تدنت مساهمة الإنتاج الزراعي لتبلغ 5% إذ كانت مساهمتها التاريخية في الناتج المحلي الإجمالي قبل خمسة عقود حوالي 22%.

3- التشوه الهيكلي على المستوى النوعي للقطاعات الإنتاجية قد تترافق مع استمرار تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي فهو في ذات الوقت أكد استمرار تصاعد دور الدولة الاقتصادي في الإنتاج والتوزيع، في حين أصبحت الدولة تلعب دورها المباشر في إعادة التوزيع من خلال النفقات العامة وليس عبر الأدوات المالية التقليدية الضريبية وهي الصفة الملازمة لهذا التشوه، ومن ثم فقد ترافق هذا التشوه مع التراجع في تطوير إدارة التصرف بالموارد من خلال ما تؤمنه الوفرة الريفية من غطاء لأي تأخير أو عدم فعالية في معالجة مصادر غياب الكفاءة الإدارية.

4- ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي، فالعدد الفعلي من العاطلين عن العمل يزيد على (1.3) مليون عامل من أصل (8) ملايين عامل وهي نسبة تزيد على 15% من إجمالي قوة العمل ترتفع إلى 40% إذا ما أضفنا البطالة المقنعة أو الاستخدام الناقص بين صفوف الشعب والبالغ 25% من قوة العمل الإجمالية (سرمد كوكب، 2018، الموقع الالكتروني).

5- تعميق مظاهر الاستهلاك في عوائد النفط عبر انقلاب الموازنات العامة في سياقها التاريخي من سياق موازنات ذات طبيعة استثمارية فائضة إلى موازنات ذات طبيعة استهلاكية جارية يغلب عليها العجز، فمثلا استمرت الموازنة العامة للأعوام 2006 صعودا تصدر بعجز مخطط بلغ المقادير التالية (بالمليار دينار)، (وهي المرآة العاكسة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي).

6- إبعاد قوي للتنمية الاقتصادية، ومطاردة للفائض الاقتصادي (الفعلي) وتحويله تاريخيا إلى فائض اقتصادي (احتمالي) يعوض التراكم ويعظم الاستهلاك التبذيري، إذ ازدادت درجة انكشاف الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، فكان الواضح النهائي الميزان المدفوعات لعام 2009 هو إظهار عجز بلغ (5817) مليار دولار.

7- ضبابية فلسفة الدولة من الناحية الاقتصادية وموقفها في التوجه نحو اقتصاد السوق، على الرغم الإشارة الواضحة والصريحة في الدستور العراقي عبر آليات التحول من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق.

8- فضلا عن ماتقدم هناك مشاكل أخرى يعاني منها الاقتصاد العراقي، كالمديونية الخارجية والبالغة (50) مليار دولار تأهيل عن التعويضات الكبيرة، والفساد الإداري والمالي فقد بلغت نسبة المخالفات المالية بحدود (2000) مخالفة لعام 2010، أما إداريا فيكفي إحالة (37) موظف في مجلس الوزراء إلى القضاء لتزوير وثائقهم الدراسية، ناهيك عن ضعف الأداء الحكومي وهذا ما أشرته بعض المؤسسات العالمية مثل مؤسسة (فيشون هومينيتي)[*] إذ قامت هذه المؤسسة عام 2009 بمسح لتأشير استقرار النظام الذي تتمتع به دول العالم وتم إجراؤه على 144 دولة من العالم بضمنها العراق، وقد وضع العراق بموجب هذا المسح أسفل القائمة، حتى الصومال وأفغانستان جاءتا أفضل من العراق. وجدير بالذكر ان العلاقة التي حصل عليها العراق مستندا إلى مؤشرات محدودة لقياس الاستقرار والنظام، كان من ضمنها الأداء الحكومي، وقد حصلت الحكومة العراقية على صفر من عشرة بخصوص الأداء.

2- خيارات المواجهة (الفرص) لهذه التحديات (Shandi, 2011.p13**):**

1- استعمال النفط العراقي استعمالا أمثل وعدم تكرار عمليات الهدر والضياع الذي تعرض لها هذا المورد سابقا بل استعمله لينهض بالقطاعات الأخرى ويجعلها مصدر عوائد للعراق، وعدم الاكتفاء به كمصدر وحيد للثروة، وضرورة استمرار الدولة في تملكها لهذا القطاع والصناعات البتر وكيمياويات والأسمدة ليس فقط لسبب دستوري ولكن لمبرراتها الاستراتيجية والاقتصادية إذ تتميز هذه الصناعة بتكامل مواردها الطبيعية في العراق وفي إقليم جغرافي (منطقة الخليج) متوقع ان تكون المصدر الرئيس لهذه المنتجات عالميا، وتنسحب من باقي القطاعات وفقا لأوليات معلنة للجمهور وواضحة الحدود.

[*] - Vision Humanity: مؤسسة دولية تعمل استبيان لقياس أداء الحكومات الدولية ومؤشرا الفساد فيها.

2- إن البلدان النامية التي حققت نموا اقتصاديا جيدا، هي ة تلك البلدان التي ارتدت حكوماتها إلى الوراء وتخلت عن عمليات الإنتاج والتوزيع الكلي بقبولها القطاع الخاص، ثم وفرت البيئة المؤاتية للأسواق لكي تقوم بتنظيم تلك العمليات بكفاءة. إن أهم عناصر البيئة المؤاتية التي يتحتم على الحكومة العراقية توفيرها هو الإطار القانوني لتنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع، وتأمين حرية المنافسة في السوق، وتوفير قضاء مستقل للحسم في قضايا المنازعات التجارية وتحديد حقوق الملكية الخاصة، وضمان الحماية التامة لها.

3- بناء أنموذج اقتصادي تعاوني سياسي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق، يوفر العدالة والكفاية في آن واحد، ويتناسب مع الظروف الموضوعية للدولة الريعية، وتكون الحكومة فيه قوةً مالكةً مساهمةً وقوةً رقابيةً تدخليةً في آن واحد، ويكون الفرد والمنظمة بالمقابل مالكاً وشريكاً ومتدخلاً ومراقباً للحكومة عبر الصوت الانتخابي وعلى وفق قواعد السلوك الاجتماعية مستقرة ومن ثم القدرة على التحول من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق.

4- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تشريع قانون الاستثمار وتفعيله والعمل على إيجاد بيئة استثمارية تضمن حقوق المستثمر وتعزز من زيادة التجربة والخبرة ونقل التكنولوجيا المطلوبة.

5- التوجه نحو إجراء تنمية شاملة للقطاعات الاقتصادية كافة ولاسيما: (الصناعة، الزراعة، الخدمات) وفقا لاستراتيجية واضحة المعالم تتحدى فيها أولويات المشاريع التي يجب تنفيذها من قبل الحكومات المحلية في المحافظات بعد استكمال الشروط الفنية لهذه المشاريع وفقا لقواعد عمل وزارة التخطيط في هذا المجال.

6- دراسة واقع المديونية الخارجية وتصنيفها بما يعطي القدرة على معالجتها كلا حسب حالته من الديون والسعي دوليا؛ للتخلص من الديون الكريهة والتي ليس للعراق ذنبٌ في تحملها في الوقت الحاضر، وجعل عملية تخفيض الديون الخارجية معيارا للتعامل الاقتصادي والسياسي مع الدول النامية مع العراق.

7- محاربة الفساد الإداري والمالي بكل قوة، فهو الآفة الحقيقية التي تأكل كل بذرة تطور وتقدم ممكن أن يتحقق.

8- لابد من إدارة وطنية حقيقية وإدارة اقتصادية كفؤة تشعر بالمواطنة الحق والعمل من اجل الوطن والمجتمع، النيات الصادقة هي النيات التي يتقبل عملها، ويكتب لها النجاح. إما الأخرى فمصيرها الفشل إن شاء الله تعالى.

9- العمل على توجيه النفقات بالشكل الذي يسهم في رفع حصة الجانب الاستثماري منها وتقليل الجوانب الاستهلاكية.

3- إنشاء مجموعات التمويل الداعمة لبناء الاقتصاد:

ان بناء الهيكل التمويلي للبلاد، هو لدعم الصناعات القائمة على المعرفة وسلسلة قيمة الإنتاج مع تطور هياكل السوق النقدية والمالية. وهناك مجموعة واسعة من موارد التمويل المتاحة لرواد الأعمال، وتم اقتراح طرق مختلفة لتصنيفها، وقد قام ديكنز وفريل بتصنيف هذه الموارد على فئات: فئات داخلية وخارجية(Deakins.,1999 p63).

وفقا لتقرير صادر عن شركة أمكو) (Amco) المالية، تم تصنيف الموارد المالية على ثلاث فئات: موارد الأسهم (حقوق الملكية)، موارد الدين (الاقتراض)، وموارد أخرى(340-305 ,1990 ,Bernard). في تصنيف آخر، يقسم(كاردلو) (Cardlow) الموارد المالية المتاحة لأصحاب المشاريع على فئتين: الموارد غير الرسمية والموارد الرسمية (Cardullo، M. W.1999, p46).

من خلال الجمع بين الأقسام آنفة الذكر، يمكن تقسيم الموارد المالية المتاحة لأصحاب المشاريع والمنتجين على أربع فئات:

1- مصادر التمويل الخاصة؛ بما في ذلك إحضار مالك المشروع ومنفذه والشركات التابعة والعائلة.

2- مصادر تمويل الديون (الاقتراض)؛ يشمل الاقتراض من الشبكة المصرفية وغيرها.

3- تمويل الموارد من خلال الأسهم.

4- مصادر التمويل الداخلية، بما في ذلك مساهمة الموظفين والعاملين في المشروع.

فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية لأنشطة الإنتاج الاقتصادي في بلدنا، فإن طريقة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية والائتمانية تلعب بشكل عام دورا رئيسا وأساسا.

أولا- آلية عملية التمويل في الشبكة المصرفية للدولة: نراجع شروط البنك أو المؤسسة المالية لتوفير التسهيلات لنوع من المشاريع التجارية، من أجل الحصول على تسهيلات من الشبكة المصرفية، يجب على كل مقدم طلب إعداد المستندات الآتية وتقديمها إلى البنك وهي: (تصريح إنشاء، رخصة التشغيل، نظام الشركة، صورة شهادة الملكية للتصميم، عقد نقل ملكية الأراضي أو وثيقة ملكية الأرض، تراخيص المياه والكهرباء والغاز والهاتف، شهادة بيئية للوحدات خارج المدن الصناعية، تصريح البلدية للوحدات خارج المدينة الصناعية، عقد البناء تقرير التبرير الاقتصادي والمالي والتقني، وملء استبيان طلب التسهيلات من البنك، وتوفير العمل والخلفية التعليمية للمديرين، السجلات الضريبية للحسابات الضريبية). بعد أن يقدم مقدم الطلب المستندات المذكورة آنفا إلى البنك، يراجع خبراء البنك الخطة:

الخطوة الأولى يتم تحديد مقدم الطلب إذا كان مقدم الطلب عميلا معروفا ومحسوبا جيدا، فسيتم منحه، والخطوة الثانية يتم تقويم الخطة تقنيا وماليا واقتصاديا، بعد أداء عمل الخبراء في المشروع، ستتم مراجعته مرة أخرى في

لجنة قبول المشروع وسيتم اتخاذ القرار النهائي بدفع التسهيلات، ويتم أيضا دفع مدفوعات التسهيلات بشكل عام على مراحل، عادة يستغرق الأمر من شهرين إلى ثلاثة أشهر للتقدم بطلب للحصول على قرض من عملية تقديم الطلب. في معظم الحالات من أجل سداد التسهيلات بشكل نهائي يجب على العميل تقديم ضمان قيم للبنك، وفي معظم الحالات يجب إيداع حصة الشركة من العميل في الحساب المشترك لمنشأة الشراكة بنسبة 30% من حجم الاستثمار قبل إيداع مبلغ التسهيل، وغيرها من الحالات. من المفهوم جيدا أنه نظرا للظروف المذكورة آنفا، لا تتاح لجميع الأشخاص الذين لديهم أفكار وشركات فرصة الحصول على التسهيلات، من حيث طريقة التقسيط ووقت السداد وفائدة المنشأة، وكذلك بناء على دورة فكرة المنتج، فإن المشكلة يجب أن يمر طلب الحصول على المنشأة أولا من خلال مرحلة التقديم في السوق والدخول في مرحلة النمو، وبالنظر لدورة الفكرة إلى المنتج، تعاني مؤسسات التمويل، فضلا عن المشاكل الهيكلية والبيئية والمؤسسية المذكورة آنفا، وهي مشكلة كبيرة والتي للأسف مخفية عن صانعي السياسات، هي نقص الخبرة في هذا المجال ومجموعة واسعة من مراحل الحياة، من مرحلة الفكرة إلى التسويق التجاري ونمو المؤسسات.

ثانيا- إزالة العيوب الهيكلية من أجل دعم سلسلة القيمة للإنتاج والصناعات: لتوضيح هذه النقطة بشكل أفضل، نلقي نظرة على بنية التجمعات الصناعية وفعاليتها في إنشاء سلاسل القيمة، في تصميم التجمعات الصناعية، بكون الهدف الرئيس من معالجة المواد الخام إلى إنتاج المنتجات النهائية، هو ان يكون الكل في مجموعة واحدة قريبة من بعضها بعض وحتى منطقة جغرافية محددة، في هذه الحالة نظرا للفوائد العديدة لإنشاء تلك المجموعة الصناعية، فإن الصناعة المعنية تتجه نحو الكفاءة، والاكتفاء الذاتي، والكفاءة الاقتصادية، وخلق قيمة مضافة والحفاظ عليها في الاقتصاد المحلي، وما إلى ذلك، وهو بالتأكيد مثال على المقاومة في هذا القطاع من الصناعة إلى الاقتصاد.

لو فرضنا أننا نريد أن نمثل فكرة إنشاء التجمعات الصناعية في مجال تقديم خدمات التمويل، في هذه الحالة سيتم تحقيق العديد من الفوائد التي ستفيد القطاع الحقيقي للاقتصاد، من خلال إنشاء الخدمات النقدية والتمويلية ومتابعتها وفقا لكل مرحلة من مراحل النشاط والاحتياجات المختلفة (Baharvandi,2017,p16).

ثالثا- فوائد إنشاء مجموعات التمويل لاقتصاد مرن وتحقيق جزء من الأهداف المصرفية: سيكون الإنجاز الأكثر أهمية لإطلاق مجموعة تمويل ذات نهج مؤسسي هو إنشاء منصة لنمو المنتجات والصناعات الجديدة والتي تعاني من قيود التمويل، فضلا عن دعم الصناعات والمنتجات القائمة على المعرفة، وتتمثل اهم الفوائد ما يأتي:

1- مع إطلاق هذه المجموعات، فإن المؤسسات الموجودة في هذه المجموعة، ومؤسسات التمويل الخطرة أو ملاك الأعمال توفر إمكانية إنشاء لغة مشتركة بين الشركات الناشئة والصناعات القائمة على المعرفة من ناحية ومؤسسات التمويل من ناحية أخرى، وسيتم إنشاء منصة يمكن لأصحاب المنتجات والشركات من خلالها التواصل بلغة مشتركة وفهم أكثر مع المعنيين بالتمويل.

2- فائدة أخرى مهمة لإنشاء مجموعات التمويل هي أن أصحاب الأعمال في مناطق مختلفة مسجلة بالطبع، سيشمل هذا كلا من الصناعات ذات التقنية العالية والتكنولوجيا المنخفضة، ويمكن عد هذه الميزة بأنها فكرة مبتكرة من أجل منع الذمم المدينة غير الجارية، والتي يجب تحليلها في شكل بحث منفصل، وبالتأكيد مع الاقتراحات المناسبة بما يتماشى مع السياسات الائتمانية والتنظيمية للبنك المركزي للحد من المطالبات.

3- الإدارة المهنية لأخصائي التمويل لمدة معينة من حياة الشركة، في حالة إنشاء مجموعات تمويل مهنية، يمكن لأي مزود موارد مالية أن يغطي أنواع المخاطر المتعلقة بأنشطته المالية ويديرها مثل: المخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان.

4- إن هيمنة وجهة نظر التمويل الموجهة نحو المنتج على وجهة النظر غير المنتجة في هيكل التمويل هي ميزة أخرى يمكن تخيلها في تنفيذ هذه الفكرة، وبهذه الطريقة ستحاول كل مؤسسة مالية موجودة في هذه المجموعة اختيار أفضل العملاء الذين لديهم أفضل الأفكار والصناعات والشركات في مجال النشاط ذي الصلة (موسويان، سيد عباس، 2003، 3).

5- إمكانية توزيع أكثر عدالة للموارد المصرفية وما يسمى تناظر هيكل تخصيص الموارد، فضلا عن الفوائد المالية والاقتصادية، التي ستجلب العديد من الفوائد الاجتماعية، بما في ذلك جذب النخب العلمية ومنع الهجرة العلمية، ومنع تراكم وأشار إلى الثروة في أيدي أفراد معينين وخلق انقسامات طبقية، وتعزيز أسس رأس المال الاجتماعي، والحد من الفساد الناتج عن الريع، وما إلى ذلك.

6- المساعدة في تنفيذ الشراكة البناءة الحقيقية لنظام مزود الموارد المالية مع المتقدمين للمنشأة، هذا هو الحدث الذي يمكن التعبير عنه بشكل جيد في شكل مشاركة في الإدارة التنفيذية للشركة إلى جانب تمويلها.

7- المساهمة في التنفيذ الأكثر دقة للأعمال المصرفية المنسوبة إلى الشريعة والقواعد القانونية، وان إحدى المشاكل والتحديات الرئيسة في تطبيق هذا القانون، والتي أصبحت أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة، كانت ميل النظام المصرفي المتدني لاستعمال العقود القائمة على الشراكة، وعلى الرغم من أن أحد الأهداف كان استعمال الأنشطة المصرفية.

يجب أن تكون العقود التشاركية مثل المضاربة والشراكة مدفوعة (Ahmed,2005,p7) ، ولكن في الممارسة العملية ومع مرور الوقت، أظهرت الملاحظات أن البنوك أكثر ميلا إلى استعمال عوائد ثابتة محددة مسبقا وقصيرة

الأجل، والشاغل الرئيس هو أن الاستعمال المنتشر للعقود ذات العوائد الثابتة لا يتوافق مع الروح العامة للتعاليم الإسلامية، لذلك يمكن عد تصميم نظام التمويل على أساس المشاركة الحقيقية في المشاريع والمشاريع الاستثمارية خطوة فعالة في تنفيذ أفضل للخدمات المصرفية بدون فوائد.

رابعا- الاعتبارات الهيكلية لتمويل الصناعات من أجل إرساء الأساس لاقتصاد المقاوم: من أجل إنشاء وتوسيع مجموعات التمويل، يجب اتخاذ التدابير اللازمة في شكل أسس قانونية ومؤسسية كبيرة.

وهناك بعض المتطلبات الرئيسة التي يجب مراعاتها لإنشاء مجموعة تمويل هي:

1- الحفاظ على نظرة طويلة الأجل ومحفوفة بالمخاطر بشأن إنشاء المؤسسات والقوانين ذات الصلة، فأن من غير الممكن بالتأكيد تحقيق ربح في السنوات المقبلة دون منظور استراتيجي وطويل الأجل من جانب المؤسسات المالية، ومن ثم ستصبح مؤسسة مالية ومصرفية منتظمة (Bagheri,2004,p23).

2- الإدارة المالية والاقتصادية والفنية المهنية في مؤسسات التمويل العنقودي في بعض الحالات بسبب الظروف المحددة التي تحكم كل مرحلة من مراحل حياة الشركة وحتى المنتج على الرغم من افتراض العائد على الاستثمار في شكل قيمة مضافة عالية، وإن اختيار المشاريع المناسبة للاستثمار فيها أمر بالغ الأهمية.

3- مجموعة متنوعة من خدمات التمويل والمرونة في مواجهة أصحاب الأعمال الحقيقية هناك حاليا مجموعة واسعة من الخدمات النقدية والتمويلية التي يمكن رؤيتها في الزيادة إذا تم إنشاء مجموعات مالية، كضامن لتقدم وازدهار هذه المؤسسات في دعم الصناعات القائمة على المعرفة والناشئة.

4- زيادة التركيز على خدمات التمويل في المجالات ذات الفوائد النسبية وذات الأولوية لاقتصاد الدولة، الدعم المالي لأية صناعة يعني التركيز على صناع السياسات، ويعتمد المجال النقدي للاقتصاد على دعم تلك الصناعات، وفقا لمحتويات هذا القسم، كاقتراح منفصل من الممكن إطلاق مجموعات تمويل متخصصة في مختلف المجالات الصناعية مثل الصناعات العسكرية والتكنولوجيا الحيوية والزراعة والنفط والبتروكيماويات والأدوية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

5- إنشاء مؤسسات داعمة، والقضاء على البيروقراطيات ذات الصلة في هذا الصدد، ينبغي دراسة تجارب البلدان الأخرى في دعم الإنتاج، ولاسيما الصناعات القائمة على المعرفة، بالتفصيل في فرصة منفصلة ولكن من المؤكد إنشاء منصات قانونية، بالتنسيق مع البورصات التي لا تستلزم وصفة طبية، وإنشاء أسهم الاكتتاب العام للشركات الناشئة والشركات الصغيرة، وخلق إعفاءات ضريبية لمجموعات التمويل، وإنشاء بنك مركزي وهيئة تنظيمية لسوق رأس المال لهم وغير ذلك الكثير.

المبحث الخامس : العوامل المهمة لتنويع الصادرات كمؤشر رئيسٌ للاقتصاد المقاوم في العراق

يمكن لهذا الاساس أن يحقق أقصى قدر من الكفاءة في إنفاق موارد محددة، وفي هذا الصدد تستفيد الدول النامية من التخصصات الاقتصادية الأساس؛ بسبب المزايا النسبية ووفرة مدخلات الإنتاج، وكذلك وفرة مدخلات الإنتاج في هذه البلدان، كثف الاستثمار الأجنبي، في حين انتقد بعض اقتصادي التنمية التخصص الدولي لاعتماده القوي على سلع التصدير، وبناء على ذلك فإنهم يعتقدون أن التخصص الدولي لبلد ما أدى إلى اعتماد قوي على اقتصاد ذلك البلد على عائدات التصدير، وبسبب عدم القدرة على التنبؤ بأسعار التصدير، أدى إلى عدم استقرار عائدات التصدير، وإذا كانت الأسعار تتقلب بشكل حاد، سيكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد كله، وبعبارة أخرى تعمل الصادرات في البلدان النامية كمدخل لإنتاج المواد الخام والوسطاء، وبالنظر إلى حقيقة أن حصة كبيرة من وارداتها في معظم هذه البلدان هي السلع الرأسمالية والوسيطة، مثل ما يتم استعمال المدخلات، ويتم الحصول على مصادر التمويل لهذا النوع من الاستيراد من عائدات التصدير، ومن هنا فإن عدم استقرار عائدات التصدير يعطل استيراد هذا النوع من المدخلات ومن ثم يؤثر على النمو الاقتصادي (Hafizieh et al,2017,pp4-10).

1- **الأسس المهمة لتنويع الصادرات:** في الواقع ويمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (1983) زيادة النمو الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات لتنويع الصادرات:

القناة الأولى هي أن زيادة تنويع الصادرات سيحسن العلاقات التجارية في البلدان النامية، ويظهر أيضا أن تركيز البلدان النامية على المنتجات الرئيسة التي تمثل الجزء الأكبر من الصادرات، يضعف علاقة التبادل والاضطراب ويبطئ في النهاية النمو الاقتصادي، ومع ذلك، فإن زيادة تنوع الصادرات ولاسيما في سلع المصانع، يحسن علاقة التبادل.

القناة الثانية مع ازدياد تنوع الصادرات ينخفض خطر عدم استقرار الصادرات، وبالنظر إلى أن البلدان النامية تواجه موارد محدودة، تعد الصادرات مصدرا مهما للعملات الأجنبية لاستيراد السلع الرأسمالية، وسينخفض عدد السلع القابلة للتصدير، ويزداد خطر ارتفاع الطلب وتقلب الأسعار الدولية، وهذا العمل معروف في الأدبيات المالية كعمل محفظة(. Ferreira,2009,p 3).

القناة الثالثة: مع ازدياد تنوع الأنشطة الاقتصادية، يتم إنشاء تأثيرات تجاوز المعرفة لقطاعات الاقتصاد الأخرى. ومن المصادر المهمة لتأثيرات الفائض زيادة الإنتاجية بسبب التكنولوجيا الجديدة والإدارة الجديدة وتدريب العمال وما إلى ذلك، وتؤدي تأثيرات الفائض هذه إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد ومنه الى زيادة النمو الاقتصادي.

2- العوامل المؤثرة على تنويع الصادرات: الأسس النظرية لتنويع الصادرات على أساس نموذج النمو الداخلي، هو تنويع الصادرات من السلع الأساس إلى السلع المتقدمة تقنيا، ارتفاع الصادرات والسلع عالية المهارة يؤدي إلى مزيد من النمو وتؤدي التجارة في هذه السلع بالنسبة إلى السلع الأولية إلى زيادة الإنتاجية. Herzer,) ،and Lehnman, 2006, 38). وفقا لدراسة المالطية (2003)، تؤدي زيادة تنويع الصادرات إلى زيادة الإنتاجية في اقتصادات التصدير عنها في الاقتصادات غير التصديرية، وقد تم تأكيد نتائج مماثلة في دراسات (فينسترا 2010) ، يمكن أن يقلل تنويع الصادرات أيضا من مخاطر الصدمات الخارجية والاضطراب في متغيرات الاقتصاد الكلي وزيادة النمو الاقتصادي، كما توضح الأدلة الاقتصادية أن البلدان المتقدمة الحالية تتمتع بمستوى عال من النمو الاقتصادي؛ بسبب زيادة تنوع الصادرات من ذوي الخبرة(Agosin, , R and Bravo, 2012 ,p 295).

وأظهر ليدرمان ومالوني (2003) أن زيادة تنوع الصادرات يقلل من التأثير السلبي للموارد الطبيعية الوفيرة على النمو الاقتصادي. ووفقا للأدبيات النظرية فإن تنويع الصادرات هو وظيفة اضطراب سوق الصرف الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الاقتصادي الحقيقي كمعايير من وجهة نظر اقتصادية، وتنقسم نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع غير الحكومي على: الناتج المحلي الإجمالي، ونوعية المؤسسات، ومستوى تعليم الموظفين. وفي الواقع يتطلب النمو الاقتصادي قطاعات حقيقية ومالية قوية ومتكاملة على حد سواء، مما يمهد الطريق للنمو، لذلك يوفر الاقتصاد قيود السيولة للعديد من المنتجات التي يمكن عدها عقبة خطيرة أمام الصادرات والنمو الاقتصادي، لذا فإن التنمية المالية هي واحدة من القضايا التي نظر فيها العديد من المفكرين في السنوات الأخيرة. وفي الواقع يمكن للتوزيع المناسب للائتمان في مختلف القطاعات الاقتصادية بناء على الإمكانات الموجودة، أن يمهد الطريق لتنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في دراسة تظهر أن التنمية المالية تزيد من تنوع الصادرات وتماشيا مع ذلك، فإن النمو الاقتصادي مهم. ولدى تحليل تأثير التنمية المالية على تنويع الصادرات، من المهم ذكر نقطتين، فقد تزيد التنمية المالية من مخاطر تمويل أنشطة التصنيع الجديدة بسبب نقص المعرفة بهيكل السوق، ولكن لأنها لا تستثمر في أنشطة جديدة، فإنها غالبا ما تزيد من التركيز على أنشطة التصنيع، والتغيرات في تنويع الصادرات وفيما يتعلق بالتعليم وتنويع الصادرات، فإن الاقتصادات القائمة على الابتكار شروط أكثر ديناميكية من غيرها، الاقتصادات تجعلها تمثل حصة كبيرة من الصادرات العالمية، ومن ثم فإن دور العاملين في التعليم العالي في تحسين أداء عمليات الإنتاج وخلق ميزة نسبية في الأنشطة الاقتصادية لا يمكن إنكاره؛ لأسباب مثل سهولة التكيف مع التكنولوجيا الجديدة وقبول الظروف المتطورة يلعبان دورا مهما في تنويع الصادرات، وكلما ارتفعت جودة التعليم في بلد، زاد الابتكار، وزادت القدرة على إنشاء منتج جديد وزاد تنوع منتجات التصدير (Hafizieh et al,2017,p8).

كما تلعب جودة المؤسسات دورا مهما في الأداء العام للاقتصاد، لذلك كلما كان أداء المؤسسات ضعيفا كان النمو الاقتصادي أبطأ، وقد تأكد هذا النوع من العلاقات في دراسات مثل (Kunk and Kiefer 1995,).

ويوضح هول وجونز (1999) أن الهيكل المرضي للمؤسسات يقلل من الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد، كما أن جودة المؤسسات تلعب أيضا دورا مهما في اتجاه العوامل الاقتصادية للتصدي. وتأثير الجودة المنخفضة للمؤسسات على الاقتصاد له نفس تأثير الضرائب التجارية، ففي الواقع تخفض العوائد التجارية. وأشار إلى أن أحد العوائق الرئيسة أمام التجارة هو تنفيذ الاتفاقية بين الطرفين، وهذا بسبب اختلاف نوعية هيكل المؤسسات في الاقتصاد؛ ونتيجة لذلك، تتراجع الصادرات والتجارة في الاقتصاد. ويستعمل ((Andersen & Markviller 2002) نموذج الجاذبية لإظهار أن البلدان منخفضة الجودة تقلل الطلب على صادراتها من خلال خلق فائض في الأسعار على الصادرات ومن ثم بشكل عام فإن انخفاض جودة المؤسسات في الاقتصاد يقلل من الصادرات وفقا للبيانات الدولية الصادرة عن معهد بحوث التراث، ونوعية المؤسسات في أي اقتصاد من متوسط ستة مؤشرات للاستقرار السياسي والمشاركة العامة والمساءلة وفعالية الحكومة. ويمكن تحقيق جودة اللوائح والقوانين وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، بالنظر إلى أن معدل هذا المؤشر يتغير من سلبي 5/2 إلى أسوأ وإيجابي 5/2 إلى الأفضل (Anderson، & Marcouiller 2002, 84.

إن تقلبات أسعار الصرف وانخفاض قيمة العملة الوطنية لها تأثير سلبي على الصادرات وتنويعها، اذ يتسبب اضطراب سعر الصرف المتزايد في عدم اليقين في الاقتصاد ومن ثم يزيد من مخاطر التجارة وارتفاع أسعار الصرف بسبب الرخص كما أن توفر السلع للأجانب يزيد الصادرات، ويذكر (ميليتز 2003) أنه إذا كانت الفوائد المتوقعة لدخول الأسواق الدولية أقل من تكلفة الكلمات التي تدخل تلك الأسواق، فإن الشركات تقرر دخول السوق لا تصبح دولية، ومن ثم فإن الزيادة في الاضطراب بسبب زيادة عدم اليقين في سوق الصرف الأجنبي يقلل من تنوع الصادرات، وأحد العوامل التي تلعب دورا مهما في استيراد الابتكار وخلق ميزة في الإنتاج هو الاستثمار الأجنبي المباشر، لسببين يؤدي وجود اثنين من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة تنوع الصادرات، وتأثير مباشر، وبهذه الطريقة تشارك الشركات الأجنبية بشكل مباشر في إنتاج السلع

ذات التقنية العالية التي تقدم منتجات جديدة، مما يزيد بشكل مباشر من تنوع الصادرات، فضلا عن إمكانات الشركات متعددة الجنسيات (Melitz, 2003, p71).

يمكن أن يوفر الأساس لنقل القدرات إلى الشركات المحلية، ووجود هذه القدرات مثل العمالة الماهرة، وأدوات رأس المال وأساليب العمل في الاقتصاد يزيد بشكل غير مباشر وتنوع السلع المصدرة، ولكن التأثير غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر ينعكس عادة في الأدبيات كتأثيرات تجاوز. (Barab'asi & Hausmann. 2007, 317)

تبحث الشركات عن الاستثمار الأجنبي المباشر لغرضين: إما للاستحواذ على سوق البلد المضيف (سوق الاستثمار الأجنبي المباشر)، أو لدخول البلد المضيف لإنتاج منخفض التكلفة (كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر).

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الكفاءة على تصدير البلد المضيف، إذا أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إنتاج سلع مختلفة من تصدير البلد المضيف، فإن تكوين سلة الصادرات في البلد سيتغير وسيزداد تنوعها، ولكن إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي لاستضافة صادرات البلاد من السلع المصدرة، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التخصص في الاقتصاد، ووفقا للأونكتاد ارتفعت حصة البلدان النامية من 17٪ في عام 2000 إلى 54٪ في عام 2014، وشهدت حصة البلدان المتقدمة اتجاها هبوطيا، وهذا يدل على أن البلدان النامية لديها إمكانات أعلى من البلدان المتقدمة، وهذا يرجع إلى الفجوة بين الوضع الحالي والوضع المحتمل.

شهدت البلدان المتقدمة تدفقات رأس المال إلى الخارج، وتشير الإحصاءات الواردة من الدول الآسيوية إلى أن حصة الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية كانت أعلى من الدول الأخرى، بحيث ارتفعت هذه الحصة في عام 2000 بنسبة 17٪. وفي السنوات التالية زادت لأول مرة إلى 31٪، وزادت النسبة في عام 2002 ثم شهدت اتجاها هابطا، بحيث كانت هذه الحصة في عام 2015 تساوي 72.17٪، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار لا يؤدي دائما إلى زيادة الإنتاجية والنمو والتطور في الاقتصاد، ولكن هذا النوع من السياسات يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد، والتي تحمل نقل التكنولوجيا الجديدة في الاقتصاد، ويؤدي نوع نقل التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية، أو بعبارة أخرى زيادة الإنتاج لكل مستوى ثابت من المدخلات.

3- المشاكل التي تقف عقبة لمواجهة هذه العوامل المهمة تتلخص في التالي:

1- عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها المصانع الحكومية خلال فترة الانفلات الأمني الذي اقترن بدخول القوات المحتلة.
2- اللجوء إلى نظام السوق المفتوح الذي رسمه الحاكم الإداري الأمريكي واستمرت عليه الحكومات العراقية اللاحقة وما ترتب على هذا النظام من تدفق السلع الاستهلاكية إلى السوق العراقية تطبيقا لسياسة الإغراق التي مارستها الدول الأجنبية وبضمنها المنتجات النفطية التي يفترض ان يكون العراق النفطي مكتفيا منها وكل ذلك يجري بطرق فوضوية.
3- تقادم وسائل الإنتاج في المصانع القديمة التي يعود تاريخها إلى ستينيات القرن الماضي وما بعدها واعتماد أساليب تقليدية في الإنتاج والتسويق ونقص كبير في الطاقة الكهربائية التي تعد سببا أساسيا في تنشيط حركة التصنيع.
4- لجوء الحكومات إلى تعيين إدارات تفتقر إلى الكفاءة والخبرة في عمليات التصنيع ولكن عرفت بفقر نزاهتها وسمتها الأساسية انتماؤها إلى أحزاب السلطة.
5- انتشار ظاهرة الفساد في المصانع الحكومية هذا إضافة إلى اتباع أساليب استثمار تفتقر إلى الضوابط القانونية والجودة الاقتصادية في العديد من المصانع العامة وهي تجربة ثبت فشلها في الإنتاج والعمالة.
6- اهمال الثروة المطمورة تحت الأرض من الكبريت والفوسفات والأحجار الكلسية وغيرها من المعادن وكادت تتسع وقد تتفوق على البترول لو أعارت الحكومات اللاحقة الانتباه اليها.

الاستنتاجات

1- ان تنويع الصادرات بالنسبة للاقتصاد العراقي فانه يمثل طفره نوعية للنهوض بواقع القطاع الصناعي؛ وذلك لأنه سوف يؤدي الى تفعيل عجلة الصناعات الناشئة للتنافس في السوق المحلي من جانب، والسوق العالمي من جانب آخر، ويعد من اهم مؤشرات الاقتصاد المقاوم لتنمية التجارة والاقتصاد العراقي.
2- من خلال عرض البحث توصلنا الى انه توجد في الواقع عوامل عدة من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، كما ان التجارة الخارجية لها أثار عدة على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل القومي، توزيع الدخل.
3- خلال النتائج التي توصل اليها البحث يمكن الاشارة الى عدة عقبات تعيق حركة التطور الصناعي تتمثل بقلة نسبة التخصيصات الحكومية الاستثمارية المحددة في موازنات الحكومية والتي لا تزال تقل 25 في المائة من إجمالي الانفاق العام، زاد على ذلك عدم التوافق بين الوزارات العراقية على أهمية الاستفادة من المنتج الوطني بحجة ضعف تقنية المنتج الوطني.

4- اصدرت الحكومة العراقية اكثر من مرة قرارات تلزم الوزارات العراقية بتغطية احتياجاتها من المنتجات الوطنية التي تنتجها الشركات العراقية او القطاع المختلط ومنها قرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته بتاريخ 2/3/ 2015 والذي يقضي بإقرار توصية لجنة الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة حول شراء المنتوج الوطني وتفعيل نشاط الصناعة الوطنية وزيادة مساهمتها في الانتاج المحلي الإجمالي وآخرها توجيه رئيس الحكومة محمد شياع السوداني في تموز عام 2024 الذي أكد فيه على إعادة النظر في القرارات والسياسات الاقتصادية التي جرى اتخاذها في مراحل سابقة.

5- تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى للتشغيل، لا يأتي الا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية والصناعية بصفة خاصة.

التوصيات

1. بذل اهتمام استثنائي بتنويع هيكل الصادرات وتعددية السلع المصدرة في الميزان التجاري لتوليد العملة الأجنبية التي يحتاجها العراق للمساهمة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية.
2. العمل الجدي لبناء قاعدة صناعية كأساس للصناعة التحويلية حصرا واعتماد منتجات ذات قدرة تنافسية عالية في السوق الدولية.
3. رفع درجة الصادرات في الميزان التجاري خارج إطار المواد الأولية الاستخراجية وإبدالها بمنتجات صناعية تحويلية.
4. قيام الحكومة ضمن برنامجها اللاحق بإيلاء اهتمام كبير للمصانع الحكومية القديمة العاملة حاليا والمعطلة عبر توفير التخصيصات المالية الكافية وتمكينها من منافسة حقيقية مع الشركات الأجنبية في الخارج ويتعامل العراق معها تجاريا.
5. تنشيط عمليات التسهيل الائتماني من قبل المصارف الحكومية والأهلية بفوائد ميسرة يلعب فيها البنك المركزي دور الموجه والمراقب من أجل تحريك صناعات القطاع الخاص والمختلط والعمل الجاد على توفير مناخات مناسبة لجذب الشركات الاستثمارية الأجنبية.
6. تفعيل قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمل والاستفادة من التجارب العالمية من أجل تشجيع الطبقة العاملة على زيادة الإنتاج.
7. العمل من أجل جذب الكفاءات العلمية والمهارات المهاجرة والمهجرة وتشجيعها للعودة والاستفادة منها وفق خطة مدروسة ارتباطا مع سياسة الحكومات الغربية في إعادة هؤلاء إلى بلدانهم.

references

1- Adeeb Qasim Shandi, "The Iraqi Economy: Where to?" First Edition, Dar al-Kutub wa al-Watha'iq, Baghdad, 2011.

2- Ali Akbar Hafizieh et al.: 2017, "International Trade Strategies for the Resistance Economy of the Islamic Republic of Iran," Quarterly Strategic Studies, 20 Years, Issue 75, translated into Arabic by Hamza Hassanein al-Hakim.

3- Ahmad Baharvandi: 2017, "Establishing Financing Groups: A Suitable Model in the Context of Building a Resistance Economy and Supporting Knowledge-Based Industries," a study published at Payameh Noor University, translated into Arabic by Hamza Hassanein al-Hakim.

4- Bagheri, Kamran, and Javad Mahboubi: 2004, "Venture Investment," Tehran, Farda Development Foundation, translated into Arabic by Hamza Hassanein al-Hakim.

5-Hussein Shanawa Majeed, The Relationship between Budget Deficits and Monetary Change in Selected Countries, with Particular Reference to Iraq, PhD Thesis, University of Kufa, College of Administration and Economics, 2016.

6-Habib, Ahmed: 2005, The Operational Structure of Islamic Finance through the Issuance of Lessons from Venture Capital.

7- Anan Hussein Younis and others, Structural Imbalances in Rentier States, First Edition, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman, 2016.

8- Sarmad Kawkab Al-Jamil, Namir Amir Al-Sayegh, and Adi Salem: 2018 Report: The Iraqi Economy: Challenges and Options. Link: https://www.makingpolicies.org/ar/posts/economy.arabic.php.

9-Faris Karim Brihi, The Iraqi Economy... Opportunities and Challenges: An Analytical Study of Economic Indicators and Human Development, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, University of Baghdad, Issue 27, 2011.

10-Mousavian, Sayed Abbas: 2002, The Economic Effects of Replacing the Participation System with the Interest System, Islamic Economics, Issue 3, translated into Arabic by Hamza Hassanein Al-Hakim.

11-Mazhar Muhammad Salih, "Iraq's Monetary Policy: Building Macroeconomic Stability and Maintaining a Sound Financial System," First Edition, Bayt Al-Hikma Publications, Baghdad, 2012.
12-Nour Abdul Sattar Ibrahim, The Impact of Foreign Investment in the Oil Sector on the Iraqi Economy, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Wasit, 2012.
13-Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Bureau of Statistics and Information Technology, Statistical Abstract for the Years.(2013-2004)
14-Ministry of Planning and Development Cooperation, "Annual Statistical Abstract," Central Bureau of Statistics, Baghdad, various years.
15-Ministry of Planning, Central Statistical Organization, National Accounts, various years.
16-Central Bank of Iraq, "Annual Statistical Bulletin," General Directorate of Statistics and Research, 2011-2016.
(*)Export contribution percentage prepared by the researcher based on data from the Annual Statistical Bulletin of the Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, for the years 2003, 2004, 2005, and 2020, Baghdad, Iraq.
17-Annual Economic Report of the Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, 2008-2009, Baghdad, Iraq.
18-Annual Economic Report of the Central Bank of Iraq for 2020, General Directorate of Statistics and Research, Baghdad, Iraq.
19-Annual Economic Report of the Central Bank of Iraq for 2020, General Directorate of Statistics and Research, Baghdad, Iraq.
20- The Central Bank of Iraq's Annual Economic Report for 2020, General Directorate of Statistics and Research, Baghdad, Iraq.
21- Herzer, D.، and D. Nowak - Lehnman (2006)، What does Export Diversification do for Growth ? An Econometric Analysis, Applied Economics.
22-Agosin, M, Alvarez, R and Bravo - ortega, C: 2012, Determinants of export diversification around the world: 1962-2000, the world economy.
*Vision Humanity: An international organization that conducts a survey to measure the performance of international governments and their corruption index..
23-Deakins، D.، & Freel، M. S. (1999). Entrepreneurship and Small Firms. London: McGraw Hill.
24-Bernard, V, Thomas, J,: 1990, evidence that stock prices do not folly reflect the implications of current earnings for future earning. Journal of accunting and economics.
25-Cardullo، M. W. (1999). Technological Entrepreneurism: Enterprise Formation, Financing and Growth. Research Studies Press.
26-Ferreira. G. (2009), From Coffee Beans to Microchips: Export Diversification and Economic Growth in Costa Rica, Southern Agriculture Economics, 2009 annual Meeting, january 31 - february 3.
27-Herzer, D.، and D. Nowak - Lehnman (2006)، What does Export Diversification do for Growth ? An Econometric Analysis, Applied Economics.
28-Agosin, M, Alvarez, R and Bravo - ortega, C: 2012, Determinants of export diversification around the world: 1962-2000, the world economy.
29-Anderson، J and Marcouiller، D (2002)، insecurity and the pattern of trade: an empirical investigation، Review of economics and Statistics.
30-Melitz, M. J: 2003, the impact of trade on intra-industry reallocations and aggregate industry productivity, econometrica.
31-Hidalgo، C. A.، B. Klinger، A.-L. Barab'asi، and R. Hausmann. 2007. The Product Space Conditions the Development of Nations. Science 317 (5837).
32- Ibrahim Al-Mashhadani: 2025, an economic pause.. Weak manufacturing in government policies: 2025 https://www.tareeqashaab.com/index.php/sections/newspaper-column/21300-2025-01-08-17-27-